المُستخُلص

إن الدستور هو القانون الأعلى والأسمى داخل المنظومة التشريعية في الدولة، وقد أحيط بكثير من الاهتمام عند وضعه ونهايته واحياناً بإجراءات أكثر تعقيداً، الا أنه ولدت قبله مبادى عليا آمرة سميت بالمبادئ العليا الآمرة، تعُدّ بمثابة الأساس المتين للمجتمع والنظام السياسي، والتي تتجذر في فلسفة قيم السيادة وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية وفصل السلطات والحرية والمساوة والدين واللغة لمجتمع ما، إذ تعُدّ حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي يصعب المساس بها أو تعديلها، الا في حالات استثنائية محددة. فهي صعبة التغيير والانهاء لأهميتها حتى في حال تغيير الدستور أو اللجوء إلى تعديله. وبما أن حياة الدستور تبدأ بوضعه عن طريق السلطة التأسِيسّية الأصلية، وينتهي بنهاية عاديه بالانتهاء أو غير عاديه بالثورة أو الانقلاب. فأنه يتأثر في حياته بالتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تلحق بالمجتمع وتطوره. وفي خضم تلك التغيرات تظهر أهمية تلك المبادئ في أنها أحد أهم الوسائل المهمة لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحفظ التوازن في الدولة, وفي حماية الحقوق والحريات لأفراد الشعب وحماية الهوية الوطنية والحفاظ على تراث الأمم والشعوب ؛ لأنها في تماس مباشر لحياة الانسان وحرياته الشخصية, لذا حصنت ووصفت بالقيد الموضوع على إرادة السلطة التأسِيسّية الأصلية عند تأسيس ونهاية الدستور , إذ تمثلت بالجانب السياسي وشكل الدولة, فلا يمكن للسلطة المؤسَسة أو الْمُنْشَأَة تعديلها مالم يكن هناك نص صريح قد ورد في الدستور , تأتي أهمية هذه الدراسة، في أن جميع القواعد الدستورية تستمد شرعيتها من المبادئ فوق الدستورية , إذ سميت بالفوق دستورية مجازاً لبيان التشديد في أهميتها الجوهرية في بناء هيكل الدستور والنظام الديمقراطي ووسيلة لردم الفجوة بين النص والواقع , إذ تمثل قوة أضافيه، فهي فكرة جوهرية لحفظ القيم المنصفة للحقوق والحريات للشعب. وفي كونها مصدراً مهماً لتحديد وتقييد إرادة سلطة تأسيس الدستور وتعديله، إذ تمنع تغول الأغلبية مع الاحتفاظ بحقوقها وضمان حقوق الاقلية، وحماية طبيعة الدولة والمحافظة على وحدتها. إذ تظهر قيم ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان، التي يجب أن يتمتع بها المواطنون؛ لأنها تمثل مبادئ العدل والمساوة وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.. ولأجل توضيحها وتحليلها وكيف يمكن أن تكون هذه المبادئ بما لها من السمو قيداً على إرادة سلطة وضع الدستور وتعديله ومعرفة مضمونها جاءت هذه الدراسة.